فوضى الاصطلاح بالتعليم الجامعي في الجزائر.

– تعليمُ اللسانِ العربيّ وآدابِه مثالا –

الدكتور: السعيد

مومني

قسم اللغة والأدب

العربي

جامعة 8 ماي

1945 قالمة

الهاتف: 07.76.32.72.46

الملخص:

يقف المتأمل في خطاب تدريس اللسان العربي وآدابه، بالجامعة الجزائرية، على فوضى الاصطلاحات فيه، إما لسوء ترجمتها أو لسوء استعمالها، إلى درجة انتفاء الإفادة والاستفادة، أحيانا، عن عملية التعليم والتعلم. ولا مشاحّة في أن الاصطلاحات هي مفاتيح العلوم، من أضاعها أضاع العلوم ذاتها.

وللكشف عن هذا الخلل ومعالجته، اخترنا عيّنة من الاصطلاحات، كثيرا ما يُساء استعمالها، مثل: اللغة واللسان، والسرقة الأدبية والتناص... وأما جبر الخلل فيتطلّب العلم بحدود الاصطلاحات، مع استعمالها دقيقا، قصد تنمية الإنسان وبناء الحضارة.

الكلمات المفاتيح: فوضى الاصطلاحات، الاصطلاحات مفاتيح العلوم، العدل الإبستيمولوجي، السلامة الاصطلاحية.

Résumé:

L'observateur du discours de L'enseignement de la langue et lettres arabes, dans l'université Algérienne, y constate une anarchie terminologique, causée soit par une mauvaise traduction, soit par une mauvaise utilisation, si bien que l'intérêt pédagogique est, souvent, annihilé.

Sans nul doute que les termes scientifiques sont les clés des sciences, et leur perte implique la faillite des sciences elles- mêmes.

Pour mettre au clair cette anomalie, puis y remédier, on à choisi un échantillon de termes scientifiques souvent mal utilisés comme : le langage et la langue, le plagiat et L'intertexte…

La correction de ce problème exige la connaissance de la délimitation précise des termes scientifiques, et de leurs applications exactes dans le tout de développer l'homme et la civilisation.

Mots clés : anarchie terminologiques, termes scientifiques clés des sciences, justesse épistémologique, terminologie correcte.

يقف المتأمل في خطاب تدريس اللسان العربيّ وآدابه على فوضى الاصطلاحات فيه، إلى درجة انتفاء الإفادة والاستفادة معها أحيانا، عن عملية التعليم والتعلم، ذلك أن الاصطلاحات هي

مفاتيح العلوم[1]، ومن أضاعها أضاع العلومَ ذاتَها، ويكون فاقد الاصطلاح في تعليمه أو تعلمه أشبه بمقطوع اللسان في سياق التبليغ ومقام البيان.

وإذا كان الاصطلاح بهذه القيمة المعرفية، فلأنه قبل تجسيده لفظًا بعينه في السمع، كان مفهومًا ناجزًا في الذهن، والفهمُ أصل العلم بين الناس. وعليه فلا علم دون مفاهيمَ تحدد هويته وتسوّي إنّيّته المائزة. ولا تُتداول المفاهيم فتستعمل إلا بإجرائها في الدرس كلمات مفاتيح، والإجراء هو تحويل المفاهيم إلى خطاب يفيد المتعلم في مجال تخصصه[2].

لكل علم، بل لكل درس اصطلاحاته هي روحه، والاصطلاح كما جاء في الأثر العربي هو "لفظ معين بين قوم معيّنين"[3]، فإذا فسُد أو انعدم بينهم ذهب شرط اجتماعهم، وضاعت الغاية التي طلبوها منه.

وإذا كان الخطاب أكثر ضبطا من حيث الاصطلاح، كان أجدى وأشد مضاء نحو فتوح من العلم والتحصيل، وخاصة في الدرس العلمي، حيث تغدو الاصطلاحات فيه أنوارا عقلية من نالها واستعملها حسنا، أدرك حقيقة العلم الذي هو فيه، وأمدّ متعلّمَه بفيوض منه.

الاصطلاحات عُملة صعبة من امتلكها امتلك العلم نفسه ومن فرط فيها أضاعه. وهي، عبر التاريخ، ليست على حال راجحة دائما، وإنما تعتدل في عصر وتفسد في آخر، مثل حالها عند العرب بين ماضيهم وحاضرهم، وبقلقها تضطرب العقول وتفسد الأفكار قبل أن تظهر بلبلةً في الألسنة نذيرةَ انحلال العلوم بفساد درسها. وهذا حال عصرنا في تدريس اللسان العربيّ وآدابه، مثلا، فهو عصر فوضى الاصطلاح على غرار الكثير من التخصصات بالجامعة الجزائرية، إذ تغلب الضحالة

والاجترار والابتذال وسوء استعمال الاصطلاح بين المعلم والمتعلم، دون رغبة في التجديد والابتداع أو الأخذ بالسلامة الاصطلاحية.

ولفساد الاصطلاح، بيننا، أسباب موضوعية، رأسها الانحطاط الفكري، وتدني الذوق، وانعدام الحوار، وانحصار الثقافة في المجتمع، وما زاد الاصطلاح تقهقرا نهوض بعض العرب إلى ترجمته دون مؤهلات لمواجهة الترجمة فن الخيانة النبيلة كما وصفها الإيطاليون إبان نهضتهم. وفي الغالب الأعم، نأتي معلمين ومتعلمين، نجتر الاصطلاح دون وعي إبستيمولوجيّ ناقد مقوم، فنستعمله اتفاقا، إذ كيفما يكون استعماله يكون مفهومه، دون أن يحصل في إدارك الكثير منا أنه لبنة معرفية في بناء الذات والحضارة.

وأمام حال الاصطلاح البائسة عندنا، ومثال ذلك في تدريس اللسان العربي وآدابه، نورد جملة من الاصطلاحات القلقة ذات المفاهيم الممسوخة بالترجمة حينا، وبسوء الاستعمال حينا آخر، وهي: **اللغة واللسان، واللسانيات واللسانية، والمنهج والمنهجية، والسرقة الأدبية والتناص**. تلك هي إذن بعض الاصطلاحات الغامضة وغيرها كثير في درس اللسان العربي وآدابه، جعلناها موضوع مقالنا.

1- إشكالية اللغة واللسان

نبدأ كلامنا، جرحا وتعديلا، على تلك العينة من الاصطلاحات المستهدفة، بالحديث عن ثنائية اللغة واللسان، حيث نلاحظ خلطا فظيعا بينهما في استعمال الخاصة، في العصر الحديث، يوصل خطابهم إلى مستوى العامة، بل يتحول ذلك الخلط إلى تخليطٍ في مفهوميهما، وكأن هؤلاء من

عصور ما قبل التخصص الاصطلاحي، أو أنهم يريدون إرجاع المعرفة إلى ماض تولى دون رجعة؛ فبعض منهم يرادف بينهما مثل مازن الوعر[4]، وبعض يجعل هذا في موضع ذاك[5]، وآخرون يستعملون اللغة واللسان مصادفةً، وكأن العلم في عرفهم يحصل عرضا ودون معاناة التحصيل وعناء المواضعة، وهكذا تزداد الجلبة.

إن اللغة واللسان في "معجم اللسانية"[6] الحديثة "الحريص على تسمية المفاهيم العلمية بأسمائها، كلمتان متغايرتان، أو مصطلحان مختلفان، لكل منهما مضمون يخصه، وحقل دلالي ينفصل به عن قرينه"[7].

والباحثون الفرنسيون، مثلا، يميزون تماما اصطلاح "Le langage" المقابل عندنا لاصطلاح "اللغة"، من اصطلاح "La langue" المقابل عندنا لاصطلاح "اللسان"[8].

يقول، مثلا، جورج مونان (G. mounin): " le langage est l'aptitude observée chez tous les hommes, à communiquer au moyen des langues" وترجمته هي ما يلي: "اللغة استعداد طبيعي لدى الآدميين كافة، للتواصل بواسطة الألسنة"[9]. وعليه فإن اللغة ملكة[10] " une faculté"[11] خاصة بالإنسان دون سائر الحيوان. وقد اكتشف مركزها في الدماغ الجراح الفرنسي بول بروكا (Paul Broca)، حيث أعلن أن إصابته في المخ "له علاقة بالصعوبة الشديدة في إنتاج الكلام"[12]، وبعده اكتشف الجراح الألماني كارل فيرنيك (Karl Wernicke) منطقة فهم الكلام وسجل أن إصابة هذا الجزء من المخ تجعل المرضى "يعانون من صعوبات فهم الكلام"[13].

وهكذا فاللغة هي استعداد فطري واحد ينمى بالاكتساب في المجتمع، ويتمتع بها الناس كافة، في أي مكان وزمان، وهي تتوسل أنظمة تواصلية تداولية بين الأفراد، متعددة تتنوع بتنوع الجماعات اللسانية، وتسمى هذه الأنظمة الألسنة "les langues"، "اللغة لغة واحدة، واللسان ألسنة كثيرة تعد بالآلاف"[14] ، وإذا كانت اللغة ملكة إنسانية فطرية، فإنها إن لم تنمّ في مرحلة عمرية محددة، تضمر، وتكون تنميتها بعد ئذ عسيرة جدا، ولن تبلغ الكفاية في التنمية بعد مرحلة نموها وتنميتها.

وللتذكير العلمي فإنه من حيث الأصل، فإن أهل التحقيق والتدقيق يرون "أن كلمة (لغة) يونانية، دخلت إلى العربية عن كلمة (logos)"[15]، وكلمة (logos) اليونانية لها مفاهيم كثيرة ومنها "الفعل- العقل أو العقل المنغرس في الفعل"[16].

وأما مفهوم (logos) الأقرب إلى مجال حديثنا في اللسان اليوناني فهو العقل أو التفكير[17] "la raison"[18] ، وبذلك تكون اللغة ملكة إنسانية تنتج الكلام وفهمَه[19] بوساطة اللسان، وليست شيئا آخر غير ذلك.

أما اللسان (la langue) فهو نظام أدلة "un système de signes"[20] تواصلي يمتلكه، بالاكتساب، كل فرد متكلم –مستمع ينتمي إلى مجتمع لساني محدد[21] "ونستطيع أن نعين مكانه (...) حيث تلتئم الصورة السمعية وتترابط مع التصور"[22].

وإذا كانت اللغة واحدة فاللسان كثير[23]، إذ "من الطبيعي أن ينسب كل لسان إلى شعب أو أمة أو جماعة، فيقال: اللسان العربي، اللسان الفرنسي، اللسان الإنكليزي، اللسان الألماني، اللسان العبراني..." [24].

لم يكن العرب، قبل عصر التخصص الاصطلاحي، يميزون، كغيرهم، بين اللغة واللسان، فجعلوهما مترادفين ينوب هذا عن ذاك حيث "استعمل ابن جني كلمة لغة في موضع كلمة لسان وبالمعنى الاصطلاحي الذي نحن في صدده، استعمالا واسعا"[25] مثل قوله: "إنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[26]، وأما ابن منظور فكان أكثر تخصصا في استعمال اصطلاح اللسان حين سمى معجمه لسان العرب، ولم يسمه لغة العرب، فجاء استعماله لكلمة اللسان بالمفهوم الاصطلاحي الدقيق الذي ظهر حديثا، غير أن تلك التسمية نابعة من رؤية حدسية دون نظر إبستيمولوجي يحصنها[27]، والدليل على ذلك أنه يرادف بين اللغة واللسان في مقدمة معجمه "لسان العرب"[28]، إذ يقول مثلا: "إن الله (...) شرف هذا اللسان العربي بالبيان على كل لسان، وكفاه شرفا أنه به نزل القرآن"[29]، وبعد حين يجعل اللغة موضع اللسان في قوله: "وتنافس الناس في تصانيف الترجمات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوا في غير اللغة العربية، فَجَمَعْتُ هذا الكتاب في زمن أهله بغير لغته يفخرون، وصنعته كما صنع نوح الفُلْكَ وقومه منه يسخرون، وسميته لسان العرب"[30].

أما النص القرآني فلم يستعمل كلمة لغة، وحدها كلمة لسان استعملت فيه ثماني مرات[31] بمفهوم مطابق كليا للمفهوم الاصطلاحي الذي طرحته اللسانية (la linguistique) الحديثة[32]، وكأن دو سوسير في وصفه اللسان بأنه نظام دوال تواصلي في الجماعة اللسانية الواحدة[33]، كان يمتحّ مفهومه من مفهوم اللسان القرآني، باعتباره خصيصة قومية، مثلا قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ﴾[34]، وقال أيضا: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾[35].

وهكذا كان حصول المنعطف التاريخي الكبير في التمييز بين اللغة واللسان مع السويسري فرديناند دو سوسير ومعه حدثت القطيعة المعرفية بين الترادف بينهما أو في درسهما دون أصولية معرفية عالمة، حيث بين بمنهجه العلمي أن اللغة ملكة إنسانية تخص البشر جميعا، وأن اللسان خصيصة قومية تختلف من قوم إلى قوم بينما بين أن الكلام خصيصة فردية إذ هو الناتج الدلالي المحول إلى ألفاظ تخرجها اللغة نطقا بوساطة اللسان، فتدرك بالسمع حيث يحول المتلقي الكلام إلى ناتج دلالي بحسب ما أدرك، وبذلك يتم التواصل والتفاهم بين أفراد الجماعة اللسانية الواحدة[36].

ومن الغرابة بل من الشذوذ أن نجد في عصرنا من هو في مقام العلم ويجادل دونه، فيدعي باسم اللسانية دراسة اللغة "le langage"، ونسي أن أبا اللسانية (la linguistique) دو سوسير قد أقصى من اهتماماته دراسة اللغة كونها ظاهرة طبيعية عامة[37] غير متجانسة (hétéroclite) [38] فيها النفسي والاجتماعي والفزيولوجي والفيزيائي في آن[39] وهي "تنتمي إلى مجال فردي ومجال اجتماعي مما يجعل إخضاعها للمنهج العلمي صعبا، بل قد يكون مستحيلا"[40]. وبالمقابل ركز دو سوسير على اللسان (la langue)، لأنه نظام من الدوال تواصلي متجانس[41] ومادته الصوت وبأكثر دقة الحرف.

وللتميز بين اللغة واللسان نجعل دو سوسير حكما في ذلك حيث يقول: "فيما يخصنا، فإننا نفرق بين اللسان (la langue) وبين اللغة (le langage)، فليس اللسان إلا جزءا محددا من اللغة، وهو جزء أساسي لا شك فيه. وبهذا الاعتبار يكون اللسان في ذات الوقت إنتاجا مجتمعيا حادثا عن

ملكة اللغة، وعن أنواع التواطؤ والاتفاقات الضرورية التي أقرها المجتمع وسنها لكي تتأتى ممارسة هذه الملكة عند الأفراد"[42].

هذا بيان موجز في الفرق بين اللغة واللسان، وهو الأمر الذي يترتب عليه وضع كلا الاصطلاحين في الموضع الذي يوجبه العلم بهما، ولا نخلط بينهما في الخطاب العلمي، وخاصة أثناء تدريس اللسان العربي وآدابه. وعدم التفريق بين اللغة واللسان في عرف اللسانويين[43] " les linguistes" "يعد خطأ لا يمكن غفرانه"[44] كما يقول ناظم عودة.

2- إشكالية اللسانيات واللسانية

ومن ظاهرة اللغة واللسان الأنطولوجية تخرج ظاهرة معرفية، وهي العلم بهما وبمسائلهما، تلك الثنائية تتمثل في اللسانيات واللسانية.

أصل العلم باللسان، في معاصرتنا، هو فكر دو سوسير، ولا مشاحّة في ذلك، إذ أسس درس اللسان على مرتكزات جديدة، تظهر، خاصة، في كتاب: "cours de linguistique générale" الذي حرره بعض تلامذته سنة 1912، انطلاقا من كراساتهم التي دونوا فيها خلاصة فكر دو سوسير في مسائل اللغة واللسان.

وقد أطلق دو سوسير على علمه باللسان اسم "la linguistique" المركبة من الأصل (langue)/اللسان ومن اللاحقة (ique) (ـيّة) علامة المصدر الصناعي في اللسان العربي، والذي اكتسب حديثا، علاوة على وظيفته القديمة، بعدا عِلمانيا[45] وعديله في العربية علم اللسان وبالتالي

فـإن علـــم اللسان هو "اللســانية"[46] بصيغة المصدر الصنــاعي حيث إن اللسانية هي علم اللســان [47]"la linguistique" est "la science de la langue".

ترجم العرب اصطلاح "la linguistique" السوسيري ترجمات عديدة فيها الأصيل والممسوخ ومنها: علم اللغة[48]، واللغويات[49]، وعلم اللسان[50]، واللسانيات[51]، والألسنية[52]، واللسانة[53]، واللسانية[54] "التي اغتدت عنوانا لمعجم متخصص هو "معجم اللسانية"[55] لبسام بركة"[56]، وبلغت ترجمات الاصطلاح "la linguistique" إلى العربية سبعا وعشرين ترجمة أو تزيد، كل واحدة تختلف عن الأخرى. "اختلافا ذريعا يشي بالخاتمة المأساوية للاصطلاح العلمي العربي"[57].

وأمام هذا السيبان الاصطلاحي في ترجمة "la linguistique" إلى العربية، يهمنا من تلك الترجمات كثيرا الوقوف على الإبستيمولوجية التأثيلية في تخريج الاصطلاح العربي وفق قواعد علم الاصطلاح[58]، كما يهمنا مدى استيعاب تلك الترجمات مفهوم "la linguistique" السوسيري، دون مسخه، تقعيرا أو تحديبا، ثم كيف يستعمله المعلم والمتعلم من أجل توصيل وتحصيل المعرفة في خطاب تدريس اللسان العربي وآدابه.

وإذا كان النظر العلمي في تأثيل الاصطلاح أو ترجمته، وفق قاعدة العدل الإبستيمولوجي، يستبعد من دائرة الاهتمام الترجمات الآتية وهي: علم اللغة واللغويات وعلم اللسان والألسنية واللسانة، لأسباب موضوعية لا يسع المجال ذكرها جميعا، فإنه يبقي على اصطلاحي اللسانيات واللسانية من أجل النظر فيهما نظرا تأصيليا، ويكون سندنا في ذلك منجزات التراث ومستجدات

المعاصرة، ذلك أن إبستيمولوجية التراث العربي الإسلامي في وضع الاصطلاح ذات كفاءة مفهومية وإجرائية نافذة، وأصالة وازنة، مثلما للمعاصرة أصالتها الراجحة. ومن لم يتمكن من الأصالتين أو أساء استعمالهما خَرَّجَ ما يظن اصطلاحات أو ترجمات اصطلاحات مشوهة المفاهيم عشواء خَفْشَاءَ غير مبصرة.

ولذلك فإن العودة إلى أصولية وضع الاصطلاح كما تلتمس في خطاب القدامى من فلاسفة وعلماء وباحثين، مدعومة بإبستيمولوجية العصر، تفيد كثيرا في وضع اصطلاحات جديدة لمفاهيم العلوم المستجدة أو الوافدة إلينا.

وفي ضوء ذلك كله، فإن اللسانية مصدر صناعي، وهو اسم منسوب[59]، مصوغ "بزيادة ياء مشددة وتاء على الاسم [اللسان] للدلالة على حقيقته وما يحيط بها من الهيئات والأحوال"[60]، ووظيفة لاحقة المصدر الصناعي "ـية" هي نقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية، وبذلك فإن مهمة المصدر الصناعي قديما مثل اللسانية هي حصر أو تقييد أو حد صفات الذوات أو الأشياء أو المعاني[61] مثل الأحمدية صفات أحمد، والأسدية صفات الأسد، والأرضية صفات الأرض، والنفسية والعقلية صفات النفس والعقل، وكذلك اللسانية هي صفات اللسان[62] المطلوب دراستها والعلم بها.

إلا أن المصدر الصناعي قد اكتسب حديثا وظيفة جديدة أملتها ضرورات العصر حيث "الاستعمال الاصطلاحي قد محض صيغة المصدر الصناعي للدلالة على المفهوم التجريدي والنزوع المذهبي والخصوصية المعرفية والهوية العلمية"[63]، ولذلك استخدمه الباحثون العرب في ترجمة أسماء العلوم الأجنبية مثل التي تنتهي باللاحقة (ique)[64] مثل "la linguistique" وهي لاحقة

الاصطلاحات الدالة على العلوم مثل "la stylistique": الأسلوبية وهي علم الأسلوب[65] وكذلك اللسانية[66] "la linguistique" أي علم اللسان. وهكذا يتبين "أن صيغة المصدر الصناعي كفيلة بتضمن الدلالة العلمية"[67].

ولقد استعمل كثير من المتنورين العرب اصطلاح "اللسانية" ترجمة لاصطلاح "la linguistique"[68] وبديلا من غيره من الترجمات مثل اللسانيات، لعلل خاصة بالنزوع الاصطلاحي، كما تبلور في التراث العربي الإسلامي، المؤدي إلى الاختلاف المفهومي بين ما تكرسه اللاحقة (ـيّة) واللاحقة (يّات)، في الخطاب المعرفي لدى العلماء المسلمين القدامى.

إلا أن هناك من الباحثين العرب من اعترض على استعمال "اللسانية" علما باللسان وعديلا لاصطلاح "la linguistique"، دون مسوغات علمية مقنعة حيث يقول أحمد حاطوم "أما اللسانية التي يستعملها بعض الباحثين والكتاب، ولاسيما في المغرب، فإننا إذا تساهلنا بالحكم عليها، ذكرنا افتقارها إلى الدقة"[69]، وهو حكم، بميزان العلم، مردود مدحوض بالحجة العلمية، كون اللسانية اصطلاحا منبثقا من عدل إبستيمولوجي يجمع بين أصالة التراث والمعاصرة حيث استوفى شروط المصدر الصناعي كصوغه من مفرد وهو اللسان وإفادته صفات الشيء وتمحّضه للعلمية، بخلاف "الألسنية" التي يراها أحمد حاطوم ترجمة سوية لاصطلاح "la linguistique"[70] ، فإنها تفتقر إلى التأثيل الاصطلاحي، كون الألسنية مصدرا صناعيا منسوبا إلى جمع لسان وهو ألسن، وأما المصدر الصناعي فلا صوغ له وفق السوية الصرفية العربية إلا من مفرد[71] وهو كالنسب لا يكون إلا

كذلك[72]، ذلك "أن من حكم النسب أنك إذا نسبت إلى الجماعة أن تنسب إلى الواحد منها، فتقول في النسب إلى الفرائض: فرضيّ، وإلى البطائح: بَطَحِيٌّ"[73].

وإذا كان أحمد حاطوم في انتقاده اللسانية قد انتقصها قيمتها الاصطلاحية، فإن يوسف وغليسي لا يرى ذلك في نقده إياها، بل جعلها أدق اصطلاحا من اللسانيات[74]، وكذلك فعل وائل بركات[75]، وغيرهما كثير.

وأما الأخذ بالعدل الإبستيمولوجي في صوغ الاصطلاحات، فيوصل إلى أن اللسانية علما باللسان أدق ترجمة لاصطلاح دو سوسير "la linguistique" من اصطلاح اللسانيات مثلا، ومن غيرها من الترجمات الأخرى أو الاصطلاحات التي وضعها العرب عديلا لها، لأن اصطلاح دو سوسير "la linguistique" جاء عنده بصيغة المفرد، وفي هذه الحال لا بد من احترام الاصطلاح المترجم احتراما لفكر صاحبه.

ويجد المتتبع بروية وطول نظر صيغة الجمع فِعاليّات (وفَعاليّات) وهو منسوب جُمع جَمع المؤنث السالم، والتي جاء عليها اصطلاح اللسانيات، على غرار نظائر كثيرة تجيش في كتب التراث على اختلاف علومها لا تشير، في ما يبدو، إلى أسماء العلوم وإنما تشير إلى مسائلها، وشتان بين العلم ومسائله، حتى ولو زعم بعض أنها دالة على العلم. أما المصدر الصناعي فله دلالة على العلم ويظهر ذلك في القديم كما في الحديث، قال أبو حامد الغزالي: "أما الرياضيّة: فتتعلق بعلم الحساب والهندسة وعلم هيئة العَالَم"[76]، وعليه فالرياضيّة هي "la mathématique" وأما مسائلها البحثية فهي " les mathématiques"[77] وشتان بين "la mathématique" علما، و"les mathématiques"

موضوع ذلك العلم في فلسفة الاصطلاح، وهكذا نسجل أن اصطلاح اللسانيات في الفكر العربي المعاصر قلق مضطرب مشوش يَقُشُّ أشتاتا أخلاطا من المفاهيم جمعت من هنا وهناك فهي، مرة عندهم، علم اللسان وعلم اللغة حيث رادفوا بين اللسان واللغة وهذا غير مقبول في إبستيمولوجية الاصطلاح، وهي، مرة أخرى، مسائل علم اللسان... وهكذا يشتد الهرْج والمرَج والجلبة، مثلما يظهر ذلك في قول "مازن الوعر": "اللسانيات مصطلح أتى من اللسان، واللسان يعني اللغة، فأضفنا الياء والألف والتاء، فأصبح علما يبحث في اللسان أي في اللغة. فإذن، اللسانيات هي الدراسة العلمية للغات البشرية من خلال لغة كل قوم من الأقوام..."[78].

إن مازن الوعر ،كما نرى، لا يفرق، في قوله المذكور، بين اللغة واللسان، بل يؤكد ترادفهما، وهو أمر محير، أن يصدر هذا الحكم عن عالم بمسائل اللغة واللسان!.

وأما إذا أعدنا، اضطرارا، قول ناظم عودة الذي يشير إلى أن عدم التفريق بين اللغة واللسان "يُعَدُّ خطأ لا يمكن غفرانه"[79]، فيتبين عمق أخدود الأزمة الاصطلاحية في الفكر العربي المعاصر، ويتضح أكثر تهافت فكر مازن الوعر في هذه المسألة إذا قابلناه بقول أحمد حاطوم الذي يرى أن اللغة واللسان "مصطلحان فنيان مختلفان متمايزان، كل منهما يعبر عن مضمون يخصه، وينفرد بحقل دلالي يستقل به"[80]، ويضيف قائلا: "اللغة واحدة واللسان كثير، اللغة لغة واحدة، واللسان ألسنة متعددة، بل بالغة التعدد"[81]، وكذلك إذا حاكمناه في ضوء نتائج دو سوسير الذي وضع حدا للترادف بين اللغة (le langage) واللسان (la langue) [82] يتبين خلط مازن الواعر بين مفهوميهما، بل تخليطه فيهما.

لقد وقع اصطلاح اللسانيات في حَيْصَ بَيْصَ بدلالته مرة على العلم ومرة على موضوع العلم، ويتجلى ذلك أكثر عندما نقاربه في ضوء نظائر له وردت في التراث العربي الإسلامي، والتي جاءت مثله على صيغة المنسوب بجمع المؤنث السالم، ومن ثمة يمكن معرفة ما إذا كانت اللسانيات تدل على العلم باللسان، أو أنها تدل على مسائل اللسان موضوع العلم بها.

وتتبع الاصطلاحات على صيغة المنسوب بجمع المؤنث السالم "فعاليّات" في كتاب المنقذ من الضلال، يساعد على فض هذا الإشكال ومن الاصطلاحات النظائر التي وردت فيه على تلك الصيغة ما يلي: الحسيّات، والضروريّات، والجَلِيَّاتُ، والتقليديّات، والنظريّات، والعقليّات، والأوليّات[83]، والرياضيّات، والإلهيّات[84]، والمنطقيّات[85]، والكليّات، والجزئيّات[86]، والسياسيّات[87]، والكلاميّات[88]، والطبيعيّات[89].

هذه الاصطلاحات التي أوردها أبو حامد الغزالي في كتابه المذكور، تدل بسياقها النصي على صفة النسب بصيغة جمع المؤنث السالم، مثل "الطبيعيّات" التي تشير إلى المسائل الطبيعيّات، وهذه العبارة من باب حذف الموصوف والإبقاء على الصفة، ولا تدل على أسماء علوم على صيغة جمع المصدر الصناعي، لأن ذلك "من الممنوعات اللغوية[90]، وحجتنا في ذلك أن أبا حامد الغزاليّ ليس معاصرا لنا حتى لا يرى مانعا في فأس اللسان العربي دون حرج، وإنما أصيل في لسانه، أصوليّ في تخريج الاصطلاحات، وهكذا فليست "اللسانيات" من باب جمع المصدر الصناعي (اللسانية- اللسانيات مثلا) كما بدا ذلك للباحث يوسف وغليسي[91] وإنما هي من المنسوب الذي جُمع جَمع المؤنث السالم.

وأما حرف (s) من اللاحقة (ics) في اللسان الإنجليزي مثل (stylistics) أو (linguistics) وغيرهما، وذلك الحرف يختفي في اللسان الفرنسي مثل "la linguistique" و"la stylistique"، فإنه ليس علامة دالة على الجمع كما ذهب إلى ذلك أحد الباحثين الجزائريين[92]، وإنما اللاحقة "ics" كلها تدل على النسبة[93] التي أعطت المصدر الصناعي وهو اسم منسوب، وأما اعتقادهم أن الاصطلاحات الإنجليزية المختومة بحرف (s) والأحرى باللاحقة "ics"، هي جمع، فهو الذي جعلهم يذهبون إلى أن جمع صفة النسب جمع المؤنث السالم هو جمع مصادر صناعية.

إن اصطلاحات أبي حامد الغزالي المذكورة، سابقا، مثل: العقليّات، والإلهيّات، والسياسيّات، والطبيعيّات... هي من باب حذف الموصوف والإبقاء على الصفة دالة عليه لشيوع هذه العبارات في بحوث ذلك العصر، وذلك طلبا للاقتصاد في الكلام، وكذلك يكون حال اللسانيات، حيث تكون العبارة قبل حذف الموصوف هي "المسائلُ اللسانياتُ"، إذ تضمن حذف الموصوفِ المسائلَ، مع الإبقاء على صفة النسب وهي "اللسانياتُ"، ويبقى السياق كفيلا بالإيحاء بالموصوفِ المحذوف وهو المسائل أو القضايا أو الموضوعات أو غير ذلك بحسب التقدير.

وعليه فاللسانيات، وبهذا التخريج، ليست جمع مصدر صناعي، وبالتالي فهي لا تدل على العلم، وإنما هي صفة نسب تدل على مسائل أو موضوعات العلم، والدليل على ذلك ثابت في التراث العربي الإسلامي مثل عنوان كتاب لأبي علي الفارسي واسمه "المسائلُ البصريّاتُ"[94]، فلو حذفنا من العنوان "المسائلُ" وهي موصوف تبقى الصفة "البصريّاتُ" دالة على موضوع علم البصريّاتِ، وكذلك بحذف الموصوف "المسائلُ" مثلا تبقى "اللسانياتُ" صفة دالة على موضوع "علم

اللسانيات"[95]. وهكذا يتضح الأمر ويتبين أن فرقا إبستيمولوجيا قائم بين اللسانيات موضوعا وبين علم اللسانيات الباحث فيها مثل: "الطبيعيّات"[96]، و"علم الطبيعيّات"[97]، و"النظريّات"، و"علم النظريّات"[98]، وكذلك "الرياضيّات" "les mathématiques" و"علم الرياضيّات" " la mathématique"[99].

إن التفريق بين المسائل وعلوم المسائل على مستوى المفهوم والاصطلاح أمر إبستيمولوجي واجب، ولا يكون إلا بالتسلح بأصالة التراث والمعاصرة معا، وحينذاك نميز بين اللسانيات مسائل في بحث اللسان وبين علم اللسانيات باحثا فيها، مثل تمييزهم قديما بين البصريّات وعلم البصريّات وبين الرياضيّات وعلم الرياضيّات وبين الطبيعيّات وعلم الطبيعيّات كما وضحنا سابقا.

هذا التأثيل الاصطلاحي الموافق للعدل الإبستيمولوجي، هو واجب على المعلم والمتعلم، أن يتطلّباه، ترشيدا للعلم طبيعة ومنهجا ومسائل وغايات، ودون ذلك تستغلق العلوم، وتنطمس مشكاة المعرفة، ويصبح وجود المؤسسة التعليمية مثل عدم وجودها، إذا لم تشرق في ذهن الجميع غايتها الأبرز وهي صناعة العلم، ونشره قصد الانتفاع به.

3- إشكالية المنهج والمنهجية.

ومن الاصطلاحات التي يُخْلَطُ بين مفاهيمها عندنا في تدريس اللسان العربي وآدابه، إلى درجة التخليط فيهما، ثنائية المنهج والمنهجية، إذ كثيرا ما نقرأ ونسمع المرادفة بينهما، أو استخدام هذا، خطأ، في موضع ذاك، مثل قولهم: استعمل فلان منهجية محكمة في بحثه. أو قولهم: المنهجية هي الطريقة التي يتبعها الباحث للوصول إلى الحقيقة. وكلا القولين مغلوطٌ، لأن الأول صحيح في وصف

المنهج لا في وصف المنهجية، ولا يصح الثاني لوصف المنهجية وإنما هو من تعريفات المنهج. وسيأتي الحديث موضحا حدود كليهما.

1- المنهج:

أ- **المنهج وضعا:** الطريق الواضح[100]، وقد استعمل الفكر العربي المنهج مقابلا للاصطلاح اليوناني "methodos"[101] بمعنى البحث أو النظر عند أفلاطون[102]، وبمعنى البحث عند أريسطوطاليس[103].

ب- **المنهج اصطلاحا:** وأما المنهج اصطلاحا فقد أحكم حدّه جماعة بورت روايال (port- royal) إذ هو عندهم "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين"[104].

وقد قاد "كانط" ثورة جذرية نقدية في الفكر المنهجي، تمخضت عن ميلاد المنهجية أو علم المنهج (la méthodologie)[105] حيث هو واضع هذا الاصطلاح[106]، وسيأتي الحديث عنها لاحقا. وكان للمفكرين العرب، حديثا، إسهامات في تحديد مفهوم المنهج وإبرازه، وهي في أغلبها تستند إلى مرجعية معرفية أوربية، مثلما يقول عبد الرحمن بدوي عن المنهج بأنه: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القوانين العامة تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"[107].

والحق أن التمكن من مفهوم المنهج واستعماله حسنا في التدريس مع استغلاله بكيفية لائقة من قبل المعلم والمتعلم، يساعد كثيرا على تنمية العقل وتهذيب الذوق وتجويد التوصيل والتحصيل معا، وأما إساءة فهمه واستعماله ففيها ضرر كبير بالعلوم، لأن الأخطاء التي تنسب عادة إلى العلوم، هي أصلا، أخطاء منهجية، وفي هذا الصدد يقول رينيه ديكارت: "خير للإنسان أن يعدل عن التماس الحقيقة من أن يحاول ذلك من غير منهج"[108].

ويقوم المنهج، في عمومه، على أربع قواعد ضبطها ديكارت كما يلي: اليقين، والتحليل، والتركيب، والتحقيق[109]، ومن عموم المنهج تتفرع مناهج كثيرة تختلف باختلاف الميادين والموضوعات في البحث العلمي.

إن غاية المنهج هي صون الناهج من الوقوع في الهوى أو التهور أو "التردّي في الأخطاء"[110]، ذلك أن أخطاء العلم، كما أسلفنا، هي أصلا أخطاء في المنهج[111]، وعليه "فالمنهج الخاطئ يؤدي إلى نتائج خاطئة"[112].

وإذا كان للمنهج مثل هذه الأهمية في قيادة العقل والحسّ والسلوك لدى المعلم والمتعلم "صار لازما لكل عمل يقوم به الإنسان، ولا يجادل أحد في ذلك"[113]، إذ كلما كان منهج البحث العلمي في التدريس أكثر أصالة ودقة كانت النتائج أكثر صوابا وفائدة.

2- المنهجية:

أ- المنهجية وضعا: وأما المنهجية وضعا فهي من الاصطلاحات المستحدثة في الفكر العربيّ الحديث، فلم تذكر في معجمات اللسان العربي القديمة والحديثة، غير أن صيغتها الصرفية

مصدرا صناعيا هي واحدة من صيغ الاشتقاق في اللسان العربي، حيث جاء، في التراث العربي الإسلامي كثير من المصادر الصناعية مثل: الحريّة دالة على وصف الحر، والعبودية على وصف العبد، والجاهلية على وصف الجاهل، والإنسانية وصفا للإنسان، والأحمدية دالة على حقيقة أحمد، والأسدية على الأسد.

إن اللاحقة التي يصاغ بها المصدر الصناعي وهي ياء مشددة وتاء مربوطة في آخره (ـيّة) تنقل الكلمة من الوصفية إلى الاسمية[114]، وهي فارزة تميز المشتق وهو المصدر الصناعي من المشتق منه، في الصيغة والمفهوم، ثم إن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى تغيير في المعنى[115].

وعلى الرغم من كل ذلك الضبط المبين لمعاني الاصطلاحات، فهناك من المعلمين والمتعلمين من يرادف بين المنهج والمنهجية مع اختلافهما في الصيغة المؤدي إلى اختلافهما في المفهوم، وهذا هو عمى البصيرة الموصل إلى فوضى الاصطلاحات وتهافتها في تدريس اللسان العربي وآدابه عندنا.

أما وظيفة المنهجية، مصدرا صناعيا، فتحديد حقيقة المنهج وضبط صفاته.

وهكذا، يتضح أن اصطلاحي المنهج والمنهجية ليسا مترادفين، بل مختلفان تماما من حيث الصيغة الصرفية المؤدية إلى اختلافهما في الدلالة المعجمية، وفي المفهوم الاصطلاحي، وأما توهمهما مترادفين فلهو من الغلط العضال في العلم الذي يضر بالموقف التعليمي بين المعلم والمتعلم، إذ معه يبطُل التوصيل والتحصيل.

ب- **المنهجية اصطلاحا:** سبقت الإشارة إلى عدم ذكر كلمة المنهجية في المعجمات اللسانية العربية القديمة والحديثة، كونها مستحدثة في الفكر العربي على غرار غيرها من الاصطلاحات الجديدة التي ترجم بها العرب ما لدى غيرهم من المفاهيم[116].

وقد ذكرتها، مؤخرا، بعض المعجمات مزدوجة اللسان المعاصرة مثل "المنجد الفرنسي العربي" الذي ظهرت طبعته الأولى سنة 1972، وقد جاء في طبعته الثالثة سنة 1984 ما يلي: "méthodologie: منهجية"[117]، كما ذكرها "المنجد العربي الفرنسي للطلاب" الذي ظهرت طبعته الأولى سنة 1980، وجاء في طبعته الثانية سنة 1983: "منهجية (علم المناهج): la méthodologie"[118].

كما ورد ذكر المنهجية اصطلاحا في مؤلفات عربية معاصرة مثل كتاب "المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية" وهو مجموعة مقالات لباحثين من المملكة المغربية، فيه يقول عبد الله العروي: "المنهجية وهي علم قائم بذاته، يأخذ الطرائق المتبعة في دراسات الآداب والتاريخ والاقتصاد وعلم النفس، إلخ... لينظر في أسسها العامة المنهجية دراسة استقرائية تصنيفية مبنية على المقارنة"[119]، إنها "علم المنهج"[120] الذي "يدرس مناهج المعرفة المختلفة ومناهج العلوم بخاصة"[121]، بينما المنهج في اللسان الفرنسي "la méthode" هو "طريقة يصل بها الإنسان إلى حقيقة"[122].

وهكذا، يتبين أن المنهجية علم يتخذ المنهج موضوعا للدراسة، وأما من يرادف بينهما، أو يضع أحدهما موضع الآخر فإنما يخبط العلم، ويخلّط في المفاهيم تخليطا، وإذا كان الأمر كذلك بين المعلم والمتعلم فلا يستقيم التوصيل ولا ينتج من ذلك تحصيل.

وعليه، فالقول: "كتب الطالب الباحث وفق منهجية سليمة" مغلوط، وصوابه: "كتب الطالب الباحث وفق منهج سليم"، بينما يكون استعمال اصطلاح المنهجية سليما في قولنا: "المنهجية علم المنهج، وهي تعنى بالمناهج استقراء وتصنيفا ومقارنة... كما تبين قصورها أو كفاءتها في البحث العلمي وبالتالي فهي تسعى إلى تقويم المناهج وتجويدها".

وإذا كان بعض العرب قد ترجموا اصطلاح la méthodologie باصطلاح المنهجية، وهي ترجمة علمية مناسبة كون المصدر الصناعي، بالإضافة إلى وظيفته الأساسية وهي تحديد حقيقة الأشياء، فإنه قد تمحّض في معاصرتنا، للدلالة على العلم الباحث في موضوع بعينه مثل الأسلوبية هي علم الأسلوب[123] الباحثة فيه، كما عرف العرب المعاصرون مفهوم المنهجية قبل ظهورها باصطلاحات أخرى مثل: "مناهج البحث"[124]، و"علم المناهج"[125]، و"علم مناهج البحث"[126]، و"علم المنهج"[127].

إن المنهجية قسم من المنطق يدرس مناهج مختلف العلوم وهو مصوغ من المنهج[128] بزيادة اللاحقة (ـيّة) علامة المصدر الصناعي.

ومما تقدم من حديث عن المنهج والمنهجية يتكشف الفرق الواسع بينهما إذ لكليهما حده وغايته، وأما المرادفة بينهما أو استعمال أحدهما موضع الآخر من قبل المعلم والمتعلم فذلك يضر بعمليتي التوصيل والتحصيل.

4- إشكالية السرقة الأدبية والتناص.

كثيرا ما يخلط الباحثون بين مفهوم السرقة الأدبية ومفهوم التناص، في تدريس الأدب العربي، أو يرادفون بينهما، والحق أنهما ليس كذلك، إذ لكلا الاصطلاحين مرجعيته التأثيلية وسياقه الاجتماعي والتاريخي الذي ظهر فيه، والغايات التي يستهدفها وبالتالي فلكل مفهوم وحد، وهو الأمر الذي غاب عن العرب الذين يرادفون بينهما. إن مفهوم السرقة الأدبية كما حدده النقاد العرب القدامى هو "احتيال الأدباء للإفادة من إبداع من تقدموهم من غير الإشارة إلى مبدعيه، أو نسبته إلى قائليه. والمراد بالسرقة الأدبية سرقة المعنى الذي اختص به شاعر ونسب إليه كقول "أبي نواس" في صفة الخمر: فتمشّتْ في مفاصلهمْ كتمشّي البرء في السقيمِ

فإنه أخذ المشبه به من معنى "مسلم بن الوليد" في قوله:

تجري محبتها في قلب عاشقها مجرى المعافاةِ في أعضاءِ منتكسِ"[129].

وقد عرف أحدهم السرقة الشعرية بقوله: "هي أن يعمِد شاعر لاحق، فيأخذ من شعر الشاعر السابق: بيتا شعريا، أو شطر بيت، أو صورة فنية، أو حتى معنى ما..." [130]، ويرادف السرقة الأدبية كثير من الاصطلاحات في النقد الأدبي عند العرب مثل: التقليد، والأخذ، والاحتذاء، والسلب، والنهب، والإغارة، والاجتلاب، والالتقاط...[131] وربما تجاوزت مرادفاتها الثلاثين مصطلحا[132]. وقد عد النقاد العرب المحدثون السرقة الأدبية ظاهرة مجتمعية هي التأثير والتأثر، وبذلك خلّصوها من طابعها الأخلاقي، وجعلوها من مستلزمات الحياة الطبيعية، حيث يقتضيها الاجتماع البشري[133].

أما التناص فليس بهذا المفهوم عند منظّريه الغربيين، وخاصة لدى صاحبته "جوليا كريستيفا"، فهو متعلق بنظرية تكوّن النص وخاصة الأدبي منه، والباحثة في ذلك متأثرة بحوارية "باختين"، سعيا منها إلى إقامة "علم النص"[134].

إن المجهود التنظيري للنص الذي قامت به "جوليا كريستيفا" يعد بحق مغامرة، وتتمثل هذه المغامرة "في صياغة رؤية كلية للنص تكون نسقية ومتحررة، بنيوية ووظيفية، علمية وتحليلية، نظرية وإجرائية، محايثة وخارجية في نفس الوقت"[135]، إنها البحث عن طبيعة النص، من خلال تأسيس علم له. يكون جوهره التناص "L'intertexte"[136] حيث النص في اعتقادهم "لا يُخلق من رؤية الفنان، بل يُخلق انطلاقا من أعمال أخرى، قد سمحت بالإدراك الأفضل للظاهرة التناصية"، كما يقول "غريماس"[137]. وهكذا فإن التناص هو آلية غير فاعلية الذات "تمنح النص وضع الإنتاجية وليس إعادة الإنتاج"، كما يقول "رولان بارت"[138]، ومن ثمة نتبين بعضَ الفرق بين التناص كونه إنتاجيةً، والسرقةَ الأدبيةَ إعادة إنتاج، أو ظهور آثار نصوص سابقة في نص لاحق.

إن التناص عند أصحابه هو آلية إنتاج النصوص بمعزل عن فاعلية ذوات المناصّين، وهو يصدر عن فلسفة ضد الإنسية التي أنتجت مثلا مقولة: "موت المؤلف"، وعليه فمن الخطأ "اعتبار التناص من خصوصيات النص الأدبي ومكونا أساسيا من مكوناته"[139]، مثلما يفعل الكثير من النقاد العرب الذين يوردون في كتاباتهم مثل قول "محمد عزام" الآتي: "تجليات التناص في الشعر العربي"[140]، حيث توهموا مفهوما مغلوطا للتناص من خلال مفهوم السرقة الأدبية. إن التناص ليس إعادة إنتاج وإنما هو الإنتاجية "la productivité" تلك الآلية التي تنتج النص[141]. و"لا يمثل التناص قسما في

النص ثاويا ينبغي كشفه وتعيينه، لأنه خصيصة فيه وسمة تجعل منه انسيابا وتولّدا، ليس مكونا يُهتدى إليه بالبحث في بنية النص ومكوناته، وإنما هو سمة دينامية وخاصية تفاعلية تحكم أركانه"[142].

إن التفكيكية مثلا قائمة على غير ما يقوم عليه التناص، فهي "مفهوم يتصل بمكونات النص"[143] بينما التناص هو تلك الآلية أو إنتاجية النصوص إنه "رؤية جديدة وليس منهجا نقديا كما أنه (...) ليس معياريا نقديا أو تقنية فنية يمكن البحث عنها في الأعمال أو الآثار الأدبية"[144]، مثل السرقة الأدبية. إن المرادفة بين السرقة الأدبية والتناص جعلت الكثير من النقاد العرب يستخدمون خطأ مثلا "عبارة.. نلاحظ تناصا في قصيدة كذا!!!" [145]، إن التناص "ليس ظاهرة يمكن رصدها في الشعر أو الرواية باسم الحداثة النقدية [مثل دراسات.. ظاهرة التناص في الشعر، أو ظاهرة التناص في الرواية!!!]... لسبب بسيط ومهم هو أن أصحاب هذا المفهوم [التناص] يرون أن النص (أي نص) محكوم حتما بالتناص"[146]، كما تقدم تفسير مفهوم التناص كونه إنتاجية نصية وليس إعادة إنتاج نصوص بعينها، كما هو الحال في السرقة الأدبية.

إن الخطأ الذي وقع فيه كثير من النقاد العرب، في حديثهم عن التناص سواء أكان ذلك في بحوث حرة أو بحوث أكاديمية مثل رسائل الماجستير أو أطاريح الدكتوراه، يتمثل في كونهم توهموا مفهوما مغلوطا ممسوخا للتناص مخالفا لما جاء عند مؤصليه الغربيين وذلك من خلال مفهوم السرقة الأدبية، كما تبلور في التراث العربي الإسلامي.

وهكذا، يتبين أن السرقة الأدبية والتناص مفهومان مختلفان تماما، وأما الذين رادفوا بينهما، فقد عطلوا درس النقد العربي في بعض مفاصله الحساسة، وبمثل هذه الأخطاء تجمد النقد الأدبي عندنا، وصار بين اجترار وابتذال دون تجديد وابتداع.

إن مثل هذه الأخطاء التي تسري في دروس الأدب العربي، تجعل من المعلم باذر أغلاط والمتعلم جاني أوهام، ونتيجة ذلك كله فساد التحصيل بفساد التوصيل في الدرس الأدبي عندنا.

تلك هبي بعض الاصطلاحات التي حاولنا ما أمكن السعي إلى معالجتها، جرحا وتعديلا، من أجل توضيح شيء من مفاهيمها الحقيقية التي رانت عليها غشاوة سوء الترجمة أو سوء الاستعمال في تدريس اللسان العربي وآدابه بالجامعة الجزائرية.

الهوامش:

(1) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، ط1، 2008، ص: 11، 25.

(2) عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، تونس العاصمة، تونس، ط2، 1982، ص: 146.

(3) علي بن محمد بن علي الجرجاني، كتاب التعريفات، تح. إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط4، 1998، ص: 45.

(4) حافظ إسماعيلي، ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات (الحوار الخاص بمازن الوعر)، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، ط1، 2009، ص: 108.

(5) أحمد حاطوم، اللغة ليست عقلا، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، (د. ط)، (د. ت)، ص: 140، 143.

(6) بسام بركة، معجم اللسانية، منشورات جروس –برس، طرابلس، لبنان، ط1، 1985.

(7) أحمد حاطوم، في مدار اللغة واللسان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص: 05.

(8) م. ن. ص: 33.

(9) م. ن. ص. ن.

(10) أحمد حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية –حقل تعليمية اللغات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، (د. ط)، 2000، ص: 36.

(11) Ferdinand de Saussure, cours de linguistique générale, ed. talantikit, Bejaïa, 2002, p : 15.

(12) جورج يول، معرفة اللغة، تر. محمود فراج عبد الحافظ، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، (د. ط)، 1999، ص: 169.

(13) م. ن. ص. ن.

(14) أحمد حاطوم، في مدار اللغة واللسان، م س، ص: 35.

(15) عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، (د. ط)، 1983، ص: 05.

(16) حمادي صمود، في نظرية الأدب عند العرب، دار شوقي للنشر، تونس العاصمة، تونس، ط1، 2002، ص: 22، هامش: 08.

(17) دار المشرق، المنجد الفرنسي العربي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، ط3، 1984، ص: 770.

(18) dictionnaire en couleurs de la langue française, hachette ed. 1990, paris, p : 753.

(19) جورج يول، معرفة اللغة، تر. محمود فراج عبد الحافظ، م س، ص: 169.

(20) Ferdinand de Saussure, cours de linguistique générale, loc. cit. p : 21.

(21) أحمد حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية –حقل تعليمية اللغات، م س، ص: 06.

(22) فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، تر. عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، (د. ط)، 2008، ص: 29، 30.

- Ferdinand de Saussure, cours de linguistique générale, loc. cit. p : 20.

(23) أحمد حاطوم، اللغة ليست عقلا، م س، ص: 139.

(24) أحمد حاطوم، في مدار اللغة واللسان، م س، ص: 36.

(25) م. ن. ص: 39.

(26) ابن جني، الخصائص، ج4، تح. محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة مصر، ط4، 1999، ص: 34.

(27) أحمد حاطوم، في مدار اللغة واللسان، م س، ص: 40.

(28) م. ن. ص. ن.

(29) ابن منظور، لسان العرب، مج1، دار صادر، بيروت، لبنان، (د. ط)، 1968، ص: 07.

(30) م. ن. ص: 08.

(31) أحمد حاطوم، في مدار اللغة واللسان، م س، ص: 38.

(32) م. ن. ص: 37.

(33) Ferdinand de Saussure, cours de linguistique générale, loc. cit. p : 13- 22.

(34) القرآن الكريم، سورة الروم، الآية: 22.

(35) القرآن الكريم، سورة إبراهيم، الآية: 4.

(36) أحمد حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية –حقل تعليمية اللغات، م س، ص: 6، 7.

(37) أحمد حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية –حقل تعليمية اللغات، م س، ص: 6.

(38) Ferdinand de Saussure, cours de linguistique générale, loc. cit. p : 15.

(39) Ibid. Idem.

(40) أحمد حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية –حقل تعليمية اللغات، م س، ص: 6.

(41) م. ن. ص. ن.

(42) فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، تر. عبد القادر قنيني، م س، ص: 23.

- Ferdinand de Saussure, cours de linguistique générale, loc. cit. p : 14, 15.

(43) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، م س، ص: 506.

(44) ناظم عودة، تكوين النظرية في الفكر الإسلامي والفكر العربي المعاصر، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص: 263.

(45) عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، تونس العاصمة، تونس، ط2، 1982، ص: 9 وما بعدها.

(46) جماعة من المؤلفين، مفهومات في بنية النص، تر. وائل بركات، دار معد، للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، ط1، 1996، ص: 9 وما بعدها.

(47) Ferdinand de Saussure, cours de linguistique générale, loc. cit. p : 21.

(48) حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (د. ط)، 2002، ص: 9 وما بعدها.

(49) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، م س، ص: 112 هامش: *.

(50) فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، تر. عبد القادر قنيني، م س، ص: 11 وما بعدها.

(51) عبد السلام المسدي، ما وراء اللغة، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس العاصمة، تونس، (د. ط)، 1994، ص: 9 وما بعدها.

(52) أحمد حاطوم، في مدار اللغة واللسان، م س، ص: 36.

(53) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، م س، ص: 112 هامش: *.

(54) جماعة من المؤلفين، مفهومات في بنية النص، تر. وائل بركات، م س، ص: 9 وما بعدها.

(55) بسام بركة، معجم اللسانية، منشورات جروس –برس، طرابلس، لبنان، ط1، 1985.

(56) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، م س، ص: 112 هامش: *.

(57) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، م س، ص: 112 هامش: 1.

(58) م. ن. ص: 13، 28 وما بعدها.

- مجدي وهبة، معجم مصطلحات الأدب، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، (د. ط)، 1974، ص: 565.

(59) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، م س، ص: 499.

(60) محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مطبعة أمزيان، الجزائر العاصمة، الجزائر، 'د. ط)، 'د. ت)، ص: 127.

(61) م.ن. ص: 127، 128.

(62) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، م س، ص: 500.

(63) م. ن. ص: 501.

(64) م. ن. ص. ن.

(65) عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، م س، ص: 34.

- جبور عبد النور، المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1984، ص: 20.

(66) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، م س، ص: 506.

(67) م. ن. ص: 183.

(68) جماعة من المؤلفين، مفهومات في بنية النص، تر. وائل بركات، م س، ص: 9- 15، 46.

- ناظم عودة، تكوين النظرية في الفكر الإسلامي والفكر العربي المعاصر، م س، ص: 180.
- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، م س، ص: 506.
- أحمد حسن صبرة وسعد سليمان حمودة، التفكير الاستعاري والدراسات البلاغية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، ط2، 2002، ص: 8.

(69) أحمد حاطوم، في مدار اللغة واللسان، م س، ص: 36.

(70) م. ن. ص. ن.

(71) محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، م س، ص: 127، 128.

(72) م. ن. ص: 222- 224.

(73) القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري، شرح ملحة الإعراب، تح. غريد يوسف الشيخ محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص: 96.

(74) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، م س، ص: 506.

(75) جماعة من المؤلفين، مفهومات في بنية النص، تر. وائل بركات، م س، ص: 7- 15، 46.

(76) أبو حامد الغزالي، المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، ط2، 2013، ص: 34.

(77) جوليا كريسطيفا، علم النص، تر. فريد الزاهي، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1997، ص: 16.

(78) حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات (الحوار الخاص لمازن الوعر)، م س، ص: 108.

(79) ناظم عودة، تكوين النظرية في الفكر الإسلامي والفكر العربي المعاصر، م س، ص: 263.

(80) أحمد حاطوم، اللغة ليست عقلا، م س، ص: 138.

(81) م. ن. ص: 139.

(82) Ferdinand de Saussure, cours de linguistique générale, loc. cit. p : 14- 22

- فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، تر. عبد القادر قنيني، م س، ص: 23- 31.

(83) أبو حامد الغزالي، المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال، م س، ص: 23.

(84) م. ن. ص: 34.

(85) م. ن. ص: 36.

(86) م. ن. ص: 37.

(87) م. ن. ص: 38.

(88) م. ن. ص: 39.

(89) م. ن. ص: 68.

(90) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، م س، ص: 489.

(91) م. ن. ص. ن.

(92) رابح بوحوش، الأسلوبيات وتحليل الخطاب، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، (د. ط)، (د. ت)، ص: 3.

- رابح بوحوش، اللسانيات وإشكالات النقل وتحديد المفاهيم اللسانية، مجلة اللسانيات واللغة العربية، ع 5، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، سبتمبر 2008، ص: 92.

(93) عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، (د. ط)، 2012، ص: 21 هامش 13.

(94) عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، (د. ط)، 2012، ص: 160، 274.

(95) حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات (الحوار الخاص بمازن الوعر)، م س، ص: 110- 112.

(96) أبو حامد الغزالي، المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال، م س، ص: 14.

(97) م. ن. ص: 36.

(98) جوليا كريسطيفا، علم النص، تر. فريد الزاهي، م س، ص: 17.

(99) م. ن. ص: 16.

(100) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج4، تح. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لنان، ط1، 2003، ص: 270، 271.

(101) مجدي وهبة، معجم مصطلحات الأدب، م س، ص: 318.

(102) غازي عناية، منهجية البحث العلمي عند المسلمين، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، ط1، 1985، ص: 93.

(103) م. ن. ص. ن.

(104) عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977، ص: 4.

(105) علي جواد الطاهر، منهج البحث الأدبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت، لبنان، ط5، 2003، ص: 20.

(106) عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، م س، ص: 7.

(107) م. ن. ص: 35.

(108) علي جواد الطاهر، منهج البحث الأدبي، م س، ص: 20.

(109) رينيه ديكارت، مقال عن المنهج، تر. محمود محمد الخضيري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط3، 1985، ص: 190- 192.

(110) محمد علي عبد الكريم الرديني، وشلتاغ عبود، منهج البحث الأدبي واللغوي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (د .ط)، 2010، ص: 156.

(111) رينيه ريكارت، مقال عن المنهج، تر. محمود محمد الخضيري، م س، ص: 192، 193.

(112) محمد علي عبد الكريم الرديني، وشلتاغ عبود، منهج البحث الأدبي واللغوي، م س، ص: 155، 158.

(113) محمد خان، منهجية البحث العلمي، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ط1، 2011، ص: 13.

(114) محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، م س، ص: 127، 128.

(115) محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1992، ص: 75.

(116) علي جواد الطاهر، منهج البحث الأدبي، م س، ص: 9.

(117) دار المشرق، المنجد الفرنسي العربي، م س، ص: 586.

(118) جوزف نعوم حجار، المنجد العربي الفرنسي للطلاب، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، ط2، 1983، ص: 1453.

(119) عبد الله العروي، المنهجية بين الإبداع والإتباع، ضمن كتاب: المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط3، 2001، ص: 9.

(120) علي جواد الطاهر، منهج البحث الأدبي، م س، ص: 20.

(121) م. ن. ص. ن.

(122) م. ن. ص: 19.

(123) عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، م س، ص: 34.

(124) مجدي وهبة، معجم مصطلحات الأدب، م س، ص: 318.

(125) غازي عناية، منهجية البحث العلمي عند المسلمين، م س، ص: 94.

(126) تركي رابح، مناهج البحث في علوم التربية وعلم النفس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر العاصمة، الجزائر، (د. ط)، 1984، ص: 22.

(127) علي جواد الطاهر، منهج البحث الأدبي، م س، ص: 20.

(128) dictionnaire en couleurs de la langue française, hachette, loc. cit. p : 821.

(129) مجدي وهبة، معجم مصطلحات الأدب، م س، ص: 407.

(130) محمد عزام، النص الغائب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، (د. ط)، 2010، ص: 105.

(131) م. ن. ص: 117- 127.

(132) م. ن. ص: 122.

(133) م. ن. ص: 127.

(134) فريد الزاهي، تقديم ترجمة كتاب علم النص لجوليا كريسطيفا، م س، ص: 5.

(135) م. ن. ص. ن.

(136) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، م س، ص: 389.

(137) م. ن. ص: 390.

(138) م. ن. ص: 391.

(139) حسين خمري، نظرية النص، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، ط1، 2007، ص: 256.

(140) محمد عزام، النص الغائب، م س، ص: 3.

(141) جوليا كريسطيفا، علم النص، تر. فريد الزاهي، م س، ص: 43 وما بعدها.

(142) بسمة عروس، التفاعل في الأجناس الأدبية، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص: 96.

(143) شكري عزيز ماضي، في نظرية الأدب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص: 188.

(144) م. ن. ص: 188، 189.

(145) م. ن. ص: 189.

(146) م. ن. ص. ن.